شروط الاجتهاد في ضبط الفتوى المعاصرة

The Conditions of Ijtihad and Their Role in Regulating Contemporary Fatwa

10.35781/1637-000-156-002

الباحثة/ موضي خلف مشعان بن طواله*

*كلية الشريعة وأصول الفقه -دكتوراة الفقه

الملخص

يتناول البحث أثر شروط الاجتهاد في ضبط الفتوى المعاصرة، ويُبرز أهمية الاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية في قضايا جديدة أو معقدة لم ترد فيها نصوص قطعية. يشمل البحث دراسة شروط المجتهد والشروط المطلوبة في المسائل الاجتهادية، وكيفية تأثير هذه الشروط على دقة الفتاوى التي تصدر في عصرنا هذا، الذي يشهد تحولات اجتماعية وثقافية وتكنولوجية كبيرة. كما يناقش البحث التحديات التي تواجه الفتوى في العصر الحديث، مثل تأثير وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب الحاجة إلى ضمان أن الفتوى تعكس فهمًا دقيقًا للواقع المعاصر. ويقدم البحث توصيات لتحسين عملية إصدار الفتوى من خلال تعزيز التعليم الأكاديمي للمجتهدين، وتفعيل الاجتهاد الجماعي، وضمان الاستعانة بالخبراء في التخصصات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الاجتهاد؛ الفتوى؛ الضوابط؛ المقاصد؛ الفقه المعاصر؛ الاجتهاد الجماعي.

ISSN : 2410-1818

The Conditions of Ijtihad and Their Role in Regulating Contemporary Fatwa

Researcher: Moudhi Khalaf Mishaan Bin Tuwalah*

*Department of Uṣūl al-Fiqh,
College of Sharia and Uṣūl al-Din.

Abstract

research explores the impact of the conditions of ijtihad on regulating contemporary fatwa, highlighting the importance of ijtihad in deriving legal rulings for new or complex issues that lack clear textual sources. The study includes an examination of the conditions for the mujtahid and the requirements for ijtihad-related issues, analyzing how these conditions affect the accuracy of fatwas issued in the contemporary era, which is witnessing significant social, cultural, and technological transformations. The paper also discusses the challenges facing fatwas today, such as the influence of media and social networks, and the need to ensure fatwas reflect a precise understanding of modern realities. Recommendations are provided to improve fatwa issuance by enhancing academic training for mujtahids, activating collective ijtihad, and ensuring the involvement of experts in various fields.

Keywords: Ijtihad; Fatwa; Controls; Maqasid; Contemporary Fiqh; Collective Ijtihad

ISSN : 2410-1818

المقدّمة:

في ضوء التحولات المعرفية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات الإسلامية في العصر الراهن، باتت مسألة ضبط الفتوى ضرورة ملحّة تُحصر في مدى استيفائها لمعايير الاجتهاد الشرعي. فأصول الفقه تحدّد للمجتهد ما ينبغي أن تتوفّر فيه من شروط قبل أن يخوض عملية استنباط الحكم الشرعي، إذ يُعرَّف الاجتهاد بأنه "بذل الجهد في تعرّف الحكم الشرعي". تُعرّف الفتوى بأنها "تبيين الحكم الشرعي عن دليل لمن سأل عنه فيما نزل به من وقائع وأمور".

الفتوى تشكّل أحد أهم وسائل الوساطة بين الشريعة والقضايا المستجدة، فإن ضمان سلامتها ودقّتها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى مطابقة الفتوى لمقوّمات الاجتهاد.

ومع تنوّع التحدّيات التي تواجه المرجعين في الفتوى-من خلال تطوّرات علمية واقتصادية وثقافية، وانتشار وسائل الإعلام الرقمية التي تُسهّل توجيه الأسئلة ونشر الرأي الفقهي بسرعة-يبرز السؤال: هل تُطبّق شروط الاجتهاد في الواقع المعاصر بما يكفل للفتوى أن تُؤدّى وظيفتها التشريعية والإرشادية بمسؤولية؟ في هذا الإطار، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر شروط الاجتهاد في ضبط الفتوى المعاصرة، من حيث تحديد هذه الشروط، وتحليل آلياتها، واستكشاف أوجه التقصير إن وجدت في مراقبة ممارسات الفتوى المعاصرة على ضوئها. من ثمّ، يقترح البحث منهجية تأصيلية (تاريخية ونظريّة) وتطبيقية (حالات واقعية)، لتقييم مدى التزام المفتي بهذه الشروط، ومدى انعكاس ذلك على جودة ومصداقية الفتوى.

الأهمية:

أهمية تأصيلية:

تُعد معرفة شروط الاجتهاد من الأسس الضرورية التي تضمن اجتهاداً فقهياً سليماً. إذ يُشترط في المجتهد أن يكون متسلحاً بالعلم الشرعي، والإلمام بالنصوص والأدلة، فضلاً عن فهم الواقع المعاصر. من خلال هذه الشروط، يمكن تجنب الفتاوى العشوائية التي تفتقر إلى الدقة والضوابط، مما يساهم في تحقيق الاجتهاد المستنير الذي يواكب التغيرات دون الوقوع في المخالفات الشرعية. بالتالي، يكتسب الاجتهاد الفقهي مكانة عالية في استنباط الأحكام الدقيقة.

أهمية تطبيقية معاصرة:

تواجه الفتوى المعاصرة تحديات كبيرة، من بينها الضغوط المعرفية والاجتماعية والتكنولوجية، مثل وسائل التواصل الاجتماعي التي تسرّع في نشر الفتاوى. وبالتالي، باتت الفتوى تحتاج إلى ضوابط واضحة ودقيقة، تشمل شروط الاجتهاد التي تُحدد كيفية إصدار الفتوى وتوجهاتها. من خلال هذه

ISSN : 2410-1818

الضوابط، يمكن ضمان أن الفتوى تؤدّي وظيفتها الشرعية والإنسانية بمسؤولية، وتظل متماشية مع تطورات العصر دون أن تنحرف عن المنهج العلمي السليم.

أهمية منهجية:

ربط البُعد النظري لشروط الاجتهاد بالبُعد التطبيقي المتعلق بكيفية ضبط الفتوى المعاصرة. من خلال ذلك، يعمل البحث على سدّ الفجوة بين الأصول الفقهية التي تأسس عليها الاجتهاد وبين واقع الفتوى المتغير في العصر الحديث. هذا الربط يتيح الوصول إلى فهم شامل لكيفية تأثير شروط الاجتهاد على دقة وصحة الفتاوى في عالم معاصر سريع التغيرات، ويعزز قدرتها على الاستجابة للمستجدات.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. تحديد مفهوم الاجتهاد وشروطه في ضوء الأصول الفقهية.
2. تحليل علاقة شروط الاجتهاد بضبط الفتوى في العصر المعاصر.
3. توضيح أبرز الشروط التي لها أثر مباشر في جودة ومشروعيّة الفتوى.
4. تقييم مدى تطبيق هذه الشروط في واقع الفتوى المعاصرة (بيانات، أمثلة، حالات).
5. اقتراح معايير أو توصيات لتعزيز ضبط الفتوى المعاصرة من خلال مراجعة شروط الاجتهاد.

مشكلة البحث:

في ظل المستجدّات الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية التي تواجه المجتمعات الإسلامية، يثار سؤال مدى توافر شروط الاجتهاد في من يُصدر الفتوى اليوم، وما أثر هذا الوضع على ضبط الفتوى من جهة مشروعيتها ودقتها وموثوقيتها.

هناك خلٌّ أو قصور في التزام بعض الفتاوى المعاصرة بشروط الاجتهاد، مما يُضعف من قدرتها على الضبط العلمي والشرعي، ويُعرّضها للخطأ أو للانحراف.

سؤال البحث:

ما أثر شروط الاجتهاد في ضبط الفتوى المعاصرة؟

ISSN : 2410-1818

الفصل الأوّل: تأصيل الاجتهاد وشروطه

المبحث الأوّل: الاجتهاد - المفهوم والأركان

المطلب الأول: تعريف الاجتهاد لغة واصطلاحاً

أولًا: تعريف الاجتهاد لغة:

الاجتهاد هو مصدر مشتق من مادة (ج هـ د)، التي تعني المشقة، حيث أن "الجهد" في اللغة العربية يعبر عن الطاقة أو القدرة على تحمل شيء شاق. وعند الحديث عن "الاجتهاد" يقال إنّه بذل الجهد والمشقة في القيام بفعل شاق. كلمة "اجتهد" تعني استنفاد الوسع والطاقة في أمر صعب أو معقد، وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: "وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ" (التوبة: 79) مما يوضح أن الجهد هنا يشير إلى القدرة أو الوسع الذي يبذله الشخص في سبيل تحقيق أمر معين[1]. (ينظر: غريب الحديث في الكتب الأربعة، ص281)

ثانيًا: تعريف الاجتهاد اصطلاحًا:

في الاصطلاح الفقهي، يُعرف الاجتهاد بأنه :استفراغ الوسع في تحصيل حكم شرعي، أو بذل الجهد في استنباط حكم شرعي مستند على الأدلة الشرعية (الكتاب والسنة والإجماع والقياس). يشمل هذا الاجتهاد بذل الجهد العقلي والنظري لاستنباط حكم شرعي في المسائل التي لا يوجد فيها نص واضح أو فيها جدل بين الفقهاء. كما يُشير الاصطلاح إلى عملية فكرية تُبذل لتحقيق الحكم الشرعي سواء كان هذا الحكم قطعيًا أو ظنيًا. ومن خلال هذا المفهوم، يظهر الاجتهاد كأداة رئيسية في الفقه الإسلامي لمعالجة المسائل المستجدة أو التي لا يتوفر فيها نصوص شرعية قاطعة. (ينظر: لسان العرب، ج3 ، ص135).

فمفهوم الاجتهاد عند الفقهاء لا يُطلق إلا على المسائل التي فيها مشقة وتحدٍ، وبالتالي فإنه لا يُقال اجتهد في أمر سهل أو بسيط، بل يُقال اجتهد في المسائل المعقدة التي تتطلب تحليلًا وتدقيقاً في الأدلة[2].

---

[1] / يُنظَر للتعريف اللغوي: ((الصحاح)) للجوهري (460/2 – 461)، ((مقاييس اللغة)) لابن فارس (486/1 – 487)، ((المفردات)) للراغب (ص: 208)، ((لسان العرب)) لابن منظور (133/3)، ((المصباح المنير)) للفيومي (1/ 112)، ((تاج العروس)) للزبيدي (534/7). ويُنظَر أيضًا: ((المستصفى)) للغزالي (ص: 342)، ((التحقيق والبيان)) للأبياري.(3/317)

[2] يُنظَر: ((شرح العضد على مختصر ابن الحاجب)) (579/3)، ((رفع الحاجب)) لابن السبكي (529/4)، ((تحفة المسؤول)) للرهوني (4/243).

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني: أركان الاجتهاد:

الاجتهاد لا يمكن أن يتم دون توافر بعض الأركان التي يُشترط توفرها في الشخص المجتهد وفي القضية التي يجتهد فيها. هذه الأركان تتمثل في:

أولًا: المجتهد (الشخص المجتهد):

يشترط في المجتهد أن يكون مؤهلاً علميًا لأداء عملية الاجتهاد. ويتطلب ذلك أن يكون لديه إلمام عميق بالقرآن الكريم والسنة النبوية، بالإضافة إلى فهم أصول الفقه والقياس. كما ينبغي أن يمتلك المجتهد فقهًا عامًا وشمولًا للمقاصد الشرعية التي توضح أهداف الشريعة وأحكامها. ويُشترط أيضًا أن يكون المجتهد عادلًا وملتزمًا بأخلاقيات الفقه[1].

في التاريخ الفقهي، كان الاجتهاد طبقات فكان "المجتهد المطلق" الذي يستطيع الاجتهاد في جميع مجالات الشريعة، بينما انحسر فيما بعد الى "المجتهد المتخصص" الذي يجتهد فقط في علم معين من علوم الشريعة أو باب معين من أبوابها مثل الفقه المدني أو المعاملات. (ينظر: ص286 - كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - المبحث الثاني أركان الاجتهاد وشروطه - المكتبة الشاملة)

ثانياً: المجتهد فيه (المسألة أو الموضوع الذي يُجتهد فيه):

المسألة التي يتم الاجتهاد فيها يجب أن تكون بحاجة إلى الاجتهاد؛ أي أن المسألة لا يوجد فيها نص شرعي قطعي أو إجماع فقهاء، أو أن المسألة تتطلب إعمال الفكر في تفسير النصوص الشرعية بناءً على القواعد الفقهية المعتمدة. من المهم أن يكون الموضوع المطروح يتطلب استنباط حكم شرعي جديد بناءً على الأدلة

[2]. المبحث الثاني أركان الاجتهاد وشروطه

ثالثاً: منهج الاجتهاد (العملية الفكرية):

الاجتهاد لا يُقتصر على البذل العقلي فقط، بل يتطلب أيضًا أن يكون المجتهد قد بذل أقصى جهده للوصول إلى حكم شرعي، وأنه قد حاول استخدام الأدلة الشرعية بأعلى درجات التحليل والعناية.

وهو العمل والفعل الذي يبذل فيه المجتهد وسعه لنيل حكم شرعي من الأدلة المقررة شرعا عن طريق الاستنباط والاستدلال والقياس وغيره، مما ليس فيه نص قطعي الثبوت والدلالة، أو مما لم يسبق فيه إجماع، وسبق تعريف الاجتهاد، وسيرد لاحقا مجاله، وشروطه.

[1] – كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي ص286

[2] المرجع السابق

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: شروط المجتهد وشروط المسألة الاجتهادية

تنصب معظم شروط الاجتهاد على صفات المجتهد، أما شروط المجتهد فيه فسنذكرها في مجال الاجتهاد ونطاقه، ولذلك نخصص هذه الفقرة لبيان شروط المجتهد المطلق الذي كان يطلق عليه سابقا الفقيه.

يشترط في المجتهد أن تتوفر فيه الشروط التالية، حتى يسوغ له الاجتهاد، ويثاب على فعله، ويقبل قوله، ويعتد به، ويجوز اتباعه، أو تقليده، أو الأخذ به. [1]

المطلب الأول: شروط المجتهد:

أولًا: الإسلام:

وهذا ضروري لأن الاجتهاد يتعلق بتفسير الشريعة الإسلامية، وتحديدًا القرآن الكريم والسنة النبوية، ولا يتصور أن يقوم شخص غير مسلم باستنباط الأحكام الشرعية من هذه المصادر. ولذلك، يُشترط في المجتهد أن يكون من أهل الإسلام حتى يكون مؤهلاً للاجتهاد في المسائل الدينية[2].

ثانياً: العقل:

يجب أن يكون المجتهد عاقلًا، لأن الاجتهاد يتطلب استخدام العقل لفهم النصوص الشرعية وتفسيرها بطريقة منطقية وواقعية. فالعقل هو الذي يساعد المجتهد في تحليل الأدلة الشرعية واستنباط الأحكام، ولهذا فإنه لا يُقبل من الشخص المجنون أو فاقد الأهلية أن يكون مجتهدًا.

ثالثاً: البلوغ:

من الشروط الأساسية أن يكون المجتهد بالغًا. فالصبي لا يُقبل منه الاجتهاد، لأن الاجتهاد يتطلب درجة من الفهم والنضج العقلي الذي لا يتوفر إلا في مرحلة البلوغ. وبالتالي، فالمجتهد يجب أن يكون قد بلغ سن الرشد كي يتمكن من الفهم الكامل للنصوص الشرعية.

رابعاً: الإلمام بنصوص القرآن:

يجب أن يكون على دراية كبيرة بما يتعلق بآيات الأحكام الشرعية في القرآن الكريم. ويقال عادة أن المجتهد يجب أن يكون عارفًا بما يقارب خمسمائة آية من الآيات المتضمنة للأحكام الشرعية.

---

[1] (انظر شروط المجتهد في: الرسالة ص 509، المستصفى (2/ 350)، المحصول (3/ 30)، الإحكام للآمدي (4/ 162)، نهاية السول (3/ 244)، فواتح الرحموت (2/ 363)، كشف الأسرار (4/ 15)، تيسير التحرير (4/ 180)، العضد على ابن الحاجب (2/ 290)، شرح تنقيح الفصول ص 437، البحر المحيط (6/ 199)، شرح الكوكب المنير (4/ 459)

[2] تعظيم الفتيا لابن الجوزي.(1/68)

ISSN : 2410-1818

ومع أن هذا الرقم ليس إجبارياً، إلا أنه يمثل المدى الذي يجب على المجتهد أن يكون قادرًا على التفاعل معه لاستنباط الأحكام الصحيحة. لكن، لا يشترط حفظ هذه الآيات عن ظهر قلب، بل يكفي أن يكون المجتهد قادرًا على الرجوع إليها والاستفادة منها[1].

خامساً: معرفة السنة:

يجب على المجتهد أيضًا أن يكون ملمًا بالسنة النبوية وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، خصوصًا تلك التي تتعلق بالأحكام الشرعية. فالمعرفة بالحديث ليست مقتصرة على مجرد حفظ الأحاديث، بل تشمل أيضًا معرفة ما إذا كان الحديث صحيحًا أو ضعيفًا، ومدى صلاحية تطبيقه في المسائل المعروضة. ويجب على المجتهد أن يكون قادرًا على التفريق بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة.

سادساً: معرفة القياس:

من شروط المجتهد أن يكون ملمًا بعلم القياس، الذي يستخدمه لاستنباط الأحكام في الحالات التي لا يوجد فيها نص شرعي. القياس هو أحد الأدوات الأساسية في اجتهاد المجتهد، حيث يُقاس حكم المسألة الجديدة على مسألة مشابهة لها في الحكم، بشرط أن تتوافر العلة بين المسائل.

سابعاً: إتقان اللغة العربية:

بما أن القرآن الكريم والسنة النبوية وردت باللغة العربية، فيجب على المجتهد أن يكون لديه إلمام عميق باللغة العربية، بما في ذلك النحو والصرف والبلاغة. هذا يمكنه من فهم النصوص بشكل دقيق واستخلاص الأحكام منها، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالآيات والأحاديث التي تتضمن لغة مجازية أو خاصة.

ثامناً: العدالة:

يجب أن يكون المجتهد عدلا، لأن الاجتهاد يتطلب نزاهة وصدقًا في الفهم والتفسير. لا يمكن أن يكون اجتهاد الشخص معتبرًا إذا كان فاسقًا أو مُدانًا بسوء السلوك. فالعدالة هي شرط أساسي في الفقيه أو المجتهد، لأنها تضمن أن تكون فتاواه نابعة من صدق النية في إرضاء الله وتوجيه المسلمين نحو الحق.

[1] – كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي ص287

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني: شروط المسألة الاجتهادية:

الاجتهاد لا يُمارس إلا في المسائل التي تتوافر فيها شروط خاصة تجعلها صالحة للاجتهاد. فالمسائل القطعية لا يُجتهد فيها، ولكن إذا كانت المسألة جديدة أو لا نص فيها، يمكن للمجتهد أن يبذل جهده في فهمها واستنباط حكم شرعي بشأنها[1].

أولًا: أن تكون المسألة واقعية:

المسألة التي يُجتهد فيها يجب أن تكون واقعية ومتصلة بحياة الناس اليومية. المسائل الافتراضية أو التي لا علاقة لها بالواقع لا يجوز الاجتهاد فيها. على المجتهد أن يواجه قضايا حقيقية وواقعية تؤثر في حياة الناس، مما يجعل الاجتهاد مطلوبًا وذا فائدة[2].

ثانياً: أن تكون المسألة غير منصوص عليها:

الشرط الثاني للمسألة الاجتهادية هو أنها يجب أن تكون غير منصوص عليها في القرآن أو السنة النبوية. فإذا كانت المسألة منصوصًا عليها بشكل واضح في نص شرعي، فلا مجال للاجتهاد فيها. إذا لم يكن هناك نص شرعي مباشر، يستطيع المجتهد أن يستنبط حكمًا بناءً على الأدلة المتاحة.

ثالثا: أن تكون المسألة غير محددة بوقت أو مكان معين:

الاجتهاد يُعتبر مسألة متجددة؛ بمعنى أن المسائل التي تتعلق بظروف محددة أو أحداث تاريخية معينة لا تكون مجالًا للاجتهاد العام. بدلاً من ذلك، يجب أن تكون المسألة قابلة للتطبيق على مر الزمان والمكان، بما يضمن استمرارية صلاح الاجتهاد ومرونته في حل المشكلات الجديدة.

وقد بوب الخطيب البغدادي لهذه المسألة بقوله» :ذكر الرواية أن الله تعالى لا يخلي الوقت من فقيه أو متفقه. (ينظر: "الفقيه والمتفقه" (30/1).)

ومن الأدلة على ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم» :- لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك.[3]

---

[1] كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي ص286

[2] مجلة مجمع الفقه الإسلامي – ضوابط الفتوى في ضوء الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح إعداد الدكتور عبد الوهاب بن لطف الديليمي ص453

[3] كتاب معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة ص485

ISSN : 2410-1818

وقوله» :إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها.[1]

خامساً: الاجتهاد في العصر الحديث:

وإن الظروف المعاصرة تستدعي الاجتهاد وتوجبه لسببين رئيسين:

السبب الأول :الصحوة الإسلامية المعاصرة، والمرافقة للتطور التقني في تدوين الكتب الشرعية في علوم القرآن، وعلوم السنة، وأصول الفقه، والموسوعات الفقهية، وإحياء التراث، وتحقيقه، ونشره، وسهولة الطباعة لأمهات الكتب في مختلف العلوم، مما يسهل على العلماء الزاد العلمي، وييسر لهم سبل الاجتهاد[2].

السبب الثاني :التطور المعاصر في مختلف شؤون الحياة، وكثرة المستجدات والنوازل والوقائع التي تحتاج إلى بيان الأحكام الشرعية لها، ووجود التحدي من الأنظمة والتشريعات الوافدة من الاتجاه المعاكس، والنظريات المادية، والهيمنة الفكرية، والعولمة، والغزو الثقافي والتشريعي، وظهور الاستعمار القانوني المعاصر[3].

[1] رواه أبو داود في "سننه" (109/4) برقم (4291) وصححه الألباني. انظر: "السلسلة الصحيحة" (150/2) برقم (599)

[2] ينظر: كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي – ص308

[3] ينظر: كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي ص309

ISSN : 2410-1818

الفصل الثاني: الفتوى المعاصرة وضوابطها الشرعية

المبحث الأوّل: مفهوم الفتوى وخصوصيتها المعاصرة

المطلب الأول: تعريف الفتوى - مميزاتها وغاياتها

أولًا: تعريف الفتوى:

قال ابن منظور" :أفتاه في الأمر أبان له، وأفتى الرجل في المسألة واستفتيته فيها فأفتاني إفتاء ...يقال :أفتيت فلانا رؤيا رآها إذا عبرتها له، وأفتيته في مسألة إذا أجبته عنها ... يقال :أفتاه في المسألة إذا أجابه ... والفتيا والفتوى والفتوى :ما أفتى به الفقيه، الفتح في الفتوى لأهل المدينة[1]

قال ابن سيدة :وإنما قضينا على ألف أفتى بالياء لكثرة ف ت ي، وقلة ف ت و[2]"

وفي تفسير قوله تعالى :(**ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن**)[3]

قال عبد الحق بن عطية" :أي يبين لكم حكم ما سألتم"

"ومما تقدم نعلم أن الاستفتاء في اللغة يعني السؤال عن أمر أو عن حكم مسألة، وهذا السائل يسمى المستفتي، والمسئول الذي يجيب :هو المفتي، وقيامه.[4]

الفتوى تعتبر توجيهًا دينيًا ومشورة شرعية في مسألة معينة تتعلق بالأحكام الشرعية، ويجب أن يُصدرها شخص مختص لديه مؤهلات علمية ودينية تمكنه من تفسير النصوص الشرعية واستنباط الحكم الصحيح[5].

ثانيًا: مميزات الفتوى:

الفتوى تتمتع بالعديد من المميزات التي تجعلها أداة هامة في فهم الدين وتوجيه المجتمع. ومن أبرز هذه المميزات:

1. التوضيح والإرشاد :الفتوى تُعتبر وسيلة لتوضيح الأحكام الشرعية التي قد تكون غير مفهومة أو مشوشة بالنسبة للأفراد، خاصة في مسائل حياتية جديدة أو معقدة.

---

[1] قال في المحكم: "وهو الجاري على القياس" مواهب الجليل للخطاب: 1/ 32.

[2] لسان العرب: "15/ 147، 148" مادة "فتا."

[3] النساء: آية: "127"

[4] المحرر الوجيز: 4/ 267.

[5] ينظر: ص23 – كتاب أدب المفتي والمستفتي – تعريف.

ISSN : 2410-1818

2. التجديد والتفسير :بفضل الفتوى، يتم تجديد الشريعة بما يتماشى مع واقع العصر الجديد ومستلزماته. فالفتوى تساهم في تفسير النصوص الشرعية بما يتناسب مع المستجدات وتحديات العصر.

3. الاستجابة للمتغيرات :الفتوى تتيح استجابة سريعة ومرنة للمتغيرات المعاصرة مثل التطورات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية التي تتطلب موقفًا دينيًا واضحًا.

4. الوسيلة الشرعية للتوجيه :الفتوى تعد مصدرًا للتوجيه الشرعي الذي يتيح للأفراد اتخاذ القرارات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: غايات الفتوى:

إن الفتوى إنما تهدف في الأساس إلى إصلاح المجتمع وإفادة أفراده وجماعاته بإجابات شافية كافية ووافية لعِيِّ تساؤلاتهم وإشكالاتهم، وغاية الفتوى من إصلاح المجتمع، وتبيين ما يُشكل عليه من أحكام نوازله - يظهر بوضوح ارتباط الفتوى بالمجتمع، وباستقراء النصوص الشرعية تتضح أصالة هذا الارتباط من وجهة نظر الشريعة الإسلامية؛ من ذلك قول الله تعالى :﴿ **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾ [النساء: 176]، وقوله سبحانه:﴿ **وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا** ﴾ [النساء: 127.]

فهاتان الآيتان [1] فيهما نص صريح على فتوى شرعية أطلع الله تعالى عليها نبيه صلى الله عليه وسلم؛ ليُجيب بها من استفتاه وطلَب حكم الله تعالى فيما اعتراه؛ تتعلق الفتوى في الآية الأولى بمسألة الكلالة، وهي من مسائل الميراث المشهورة والمختلف فيها [2]؛ وهي ميراث من يموت وليس له ولد ولا والد، على الرأي الذي رجَّحه ابن جرير الطبري في تفسيره، وهو قول أكثر العلماء (جمهور الصحابة والتابعين والأئمة قديمًا وحديثًا، والأئمة الأربعة، والفقهاء السبعة، وعلماء الأمصار قاطبة)، وقضاء أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه كما نقل ابن كثير في تفسيره. [3]

[1] حول تفسير هذه الآيات انظر: ابن جرير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 7/ 530-544، 726-713، ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، 4/ 296-298، 393-402

[2] انظر: ابن جرير الطبري: المصدر السابق، 6/ 475-482.

[3] انظر: ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، 4/ 402، 396، 394.

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الفتوى المعاصرة:

الفتوى في العصر الحديث تواجه العديد من التحديات التي أثرت بشكل كبير على طريقة إصدارها وانتشارها. هذه التحديات تتعلق بوسائط التواصل الحديثة، المستجدات في حياة المجتمع، والانفتاح الثقافي والعالمي الذي يعيشه المسلمون في وقتنا الحالي.

أولًا: تحديات وسائط التواصل:

من أبرز التحديات التي تواجه الفتوى المعاصرة هي انتشار الفتوى عبر وسائط التواصل الحديثة مثل الإنترنت، القنوات الفضائية، ووسائل التواصل الاجتماعي. هذه الوسائط قد تكون مفيدة في نشر العلم وتوسيع دائرة الفتوى، لكنها أيضًا تتسبب في عدد من المشاكل:

- الانتشار غير المتحكم فيه :مع انتشار الفتاوى عبر الإنترنت ووسائل الإعلام، أصبحت الفتاوى تُعرض على جمهور واسع من غير المتخصصين، ما يؤدي إلى تضارب الفتاوى وتشويش الأذهان.
- الفتاوى الشاذة :وسائل التواصل تسهم أحيانًا في نشر فتاوى شاذة أو غير مدروسة بشكل جيد، وهو ما قد يؤدي إلى تشويش الفهم العام للشريعة الإسلامية وتضارب الآراء حول مسائل حاسمة.
- التساؤلات المتزايدة :مع تزايد الأسئلة التي تصل للمفتين عبر وسائل التواصل، يصعب الإجابة على جميع المسائل بعمق أو تبصر، مما قد يؤدي إلى سرعة في الإجابة قد تكون غير دقيقة أو غير شاملة.

ثانيًا: المستجدات والتطورات:

العصر الحديث مليء بالمستجدات التي لم تكن موجودة في العصور السابقة، مثل المسائل التقنية، الاقتصادية، والاجتماعية الجديدة. هذه المستجدات تفرض تحديات جديدة على المجتهدين والمفتين:

- التعامل مع النوازل :القضايا المستجدة مثل التلقيح الصناعي، الاستنساخ، جراحة الأعضاء، والتكنولوجيا الحديثة، تحتاج إلى فتاوى جديدة ومبنية على قواعد شرعية سليمة.
- الإسلام المعاصر :كيفية تكييف أحكام الشريعة مع التطورات المعاصرة هو تحدٍ كبير للمفتي المعاصر، ما يستلزم دراسة متعمقة للواقع ومرونة فكرية.

ISSN : 2410-1818

ثالثاً: الانفتاح الثقافي والعولمة:

مع انفتاح العالم بشكل غير مسبوق على بعضه من خلال وسائل الإعلام والتواصل، أصبح المسلمون يواجهون ثقافات وأيديولوجيات متنوعة:

- اختلاف الفقهاء :انتشار المذاهب المختلفة والفتاوى المتنوعة في العالم الإسلامي قد يسبب مشكلة للمسلمين في معرفة أي فتوى يجب اتباعها ، خاصة عندما تكون هناك اختلافات كبيرة بين الفتاوى في المسائل المعاصرة.
- التأثر بالغرب :يواجه المسلمون في العديد من الدول الغربية تحديات من حيث كيفية تطبيق الشريعة في بيئة ثقافية مغايرة، حيث قد تُعتبر بعض الفتاوى القديمة متعارضة مع الحقوق المدنية أو قوانين البلاد.

رابعاً: التداخل الثقافي والديني:

التداخل الثقافي والديني في المجتمعات الإسلامية التي تحتوي على تعدد ديني وثقافي يضيف تحديات إضافية للفتوى:

- من خصائص الفتوى في المجتمعات متعددة الثقافات: ان تكون مرنة ومتقبلة للآخرين، ما يفرض على المفتين مسؤولية خاصة في كيفية التوفيق بين الشريعة ومتطلبات العيش المشترك.
- الفتوى ومواجهة الحركات الفكرية المتجددة :التحديات الفكرية الحديثة مثل العلمانية أو الحداثة تضع أمام الفتوى اختبارًا في كيفية الحفاظ على القيم الإسلامية في مواجهة هذه الأفكار.

فالفتوى في العصر المعاصر تواجه العديد من التحديات التي تتطلب فهماً عميقًا للأحكام الشرعية، وقدرة على التكيف مع المستجدات، وتقديرا للأوضاع الاجتماعية والثقافية المتغيرة. وكذلك التحديات التي فرضتها وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى القضايا المستجدة والانفتاح الثقافي، تجعل من الضروري أن يتسم المفتي بالمرونة والتأهيل العلمي العميق في مجالات متعددة[12].

[1] كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي – ص384

[2] ينظر: الفتوى المعاصرة.. وتحديات إشكاليات التجديد، نايف عبوش

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: ضوابط الفتوى ودورها في الضبط الشرعي

المطلب الاول: ضوابط الفتوى من المنظور الأصولي

أولًا: دورها في ضبط الحكم الشرعي:

من أبرز ضوابط الفتوى أن تكون مستندة إلى دليل شرعي موثوق، سواء كان من الكتاب الكريم أو السنة النبوية الشريفة أو ما اجتمع عليه علماء الأمة من إجماع، أو ما تم استنباطه من القياس. لا يُسمح للمفتي أن يُصدر فتوى بناءً على رأيه الشخصي أو ما يراه مناسبًا من دون العودة إلى الأدلة الشرعية، إذ أن ذلك يتعارض مع مبدأ التوقيع عن الله سبحانه وتعالى. يجب على المفتي أن يتحقق من صحة الأدلة التي يعتمد عليها في فتواه، ويجب أن يكون راسخًا في معرفته بنصوص الشريعة لكي يتمكن من استخراج الحكم الشرعي الصحيح[1].

ثانيًا: الاعتبارات الأخلاقية والضمير الشرعي لدى المفتي:

الفتوى ليست مجرد اجتهاد فكري، بل هي أمانة عظيمة تتطلب من المفتي أن يكون مدفوعًا بالضمير الشرعي، بمعنى أن يكون نابعًا من خوف الله والتزامه بتوجيهاته. يجب على المفتي أن يتحلى بالصدق والأمانة، وأن يكون بعيدًا عن التأثر بالأهواء أو الميول الشخصية. ويجب أن يتحمل مسؤولية ما يصرح به، لأن فتواه تمثل حكم الله في الأرض. لذلك، يجب أن تكون الفتوى خالية من الميول والمصالح الشخصية، وأن تكون صادرة من قلب عامر بالخوف من الله، والابتعاد عن التلاعب بالكلمات أو التفريط في الحكم الشرعي.

ثالثاً: الدراية بالمسألة:

إن الفتوى تتطلب الدراية التامة بالمسألة المطروحة. ولا يكفي مجرد معرفة سطحية بالأدلة، بل يجب أن يكون المفتي ملماً بجميع جوانب المسألة وأن تكون لديه خبرة كافية في استنباط الأحكام المناسبة من الأدلة الشرعية.ويجب أن يتمتع المفتي بقدرة على التأصيل الفقهي والتعامل مع المسائل المتشابكة، حيث يجب عليه أن يدرس المشكلة من جميع الزوايا الممكنة ويستعين بالأدلة الشرعية المختلفة المتاحة له.

[1] ينظر: ضوابط الفتوى في القضايا المعاصرة، د. عبد المجيد محمد السوسوه.

ISSN : 2410-1818

رابعاً: الاستعانة بذوي الخبرة والتخصص:

يجب على المفتي أن يستعين بأهل الخبرة في حال كانت المسألة تتطلب تخصصًا دقيقًا في مجالات معينة مثل الطب أو الاقتصاد أو غيرها. ففي عصرنا المعاصر، ظهرت العديد من القضايا المعاصرة التي تتطلب معرفة متخصصة، مثل مسائل التلقيح الصناعي، والاستنساخ، والمعاملات المصرفية المعاصرة. ومن ثم لا بد للمفتي من الرجوع إلى المتخصصين في تلك المجالات لضمان صحة الفتوى.

خامساً: معرفة حال المستفتي:

إن الفتوى لا تصدر في فراغ؛ بل يجب على المفتي أن يكون على دراية بحال المستفتي وظروفه. فالمفتي يجب أن يعرف ثقافة المستفتي وعاداته الاجتماعية، بالإضافة إلى معرفة تاريخه الديني والثقافي. فتوى نفس المسألة قد تكون غير مناسبة إذا كانت موجهة لشخص من بيئة مختلفة أو لها ثقافة تختلف عن البيئة التي أصدر فيها المفتي فتواه. لذلك، يجب أن يكون المفتي على دراية تامة بالواقع الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي للمستفتي، فذلك قد يؤثر في تفسير النصوص والفتاوى.

المطلب الثاني: كيف تُعزّز هذه الضوابط من ضبط الفتوى في الواقع المعاصر

أولًا: الفتوى الجماعية:

في الواقع المعاصر، أصبح الاجتهاد الجماعي أحد الطرق التي تعزز من ضبط الفتوى في العالم الإسلامي. فبالنظر إلى تنوع المشاكل والنوازل المعاصرة، فإن الفتوى الجماعية توفر مرجعية موحدة تتيح للمسلمين الاعتماد على قرارات تنبثق من تضافر جهود مجموعة من العلماء المتخصصين في شتى مجالات الفقه. المجامع الفقهية العالمية مثل مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي أو المجامع الفقهية الوطنية تقدم فتاوى مبنية على توافق علماء متخصصين، مما يعزز مصداقية الفتوى ويحد من الاجتهادات الفردية التي قد تكون مضللة.

إن الفتوى يجب أن تستند إلى الأدلة الشرعية، وإذا صدرت الفتوى عن جماعة من أهل العلم كانت أكمل وأفضل للوصول إلى الحق، لكن هذا لا يمنع العالم أن يفتي بما يعلمه من الشرع المطهر[1]

ثانيًا: استخدام وسائل الإعلام لنشر الفتوى:

مع انتشار وسائل الإعلام الحديثة مثل القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، يمكن تعزيز ضوابط الفتوى عبر تلك الوسائل من خلال تكليف العلماء المتخصصين بالمشاركة في البرامج الموثوقة. كما يجب أن يكون هنالك تأكد من صحة الفتوى قبل بثها، والتأكد من أن المفتي يتبع

[1] ينظر: مجلة الدعوة في العدد (1480) بتاريخ 1415/9/17 هـ. (مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز 8/426).

ISSN : 2410-1818

المنهج الوسطي ويستند إلى الأدلة الشرعية الصحيحة. توعية المشاهدين بأهمية أن يكون المفتي موثوقًا والتأكد من مصدر الفتوى تساعد على تقليل الفوضى الحاصلة نتيجة تزايد الفتاوى الشاذة[1].

ثالثاً: التفاعل المباشر مع الجمهور وتوجيه الاستفسارات بحذر:

تُعد البرامج التي تتيح للجمهور التفاعل المباشر مع المفتي من خلال الاتصال أو الرسائل وسيلة فعالة لزيادة الوعي الفقهي. ولكن لضمان الالتزام بالضوابط الشرعية، يجب أن يتم توجيه الأسئلة بدقة، بحيث تكون متوافقة مع الشريعة. كما يجب على المفتي توجيه السائلين إلى ضرورة البحث عن فتوى من المفتي المعتمد في منطقتهم إذا كانت المسألة تتعلق بخصوصيات محلية.

رابعاً: اعتماد الفتوى على الأبحاث والدراسات:

فيما يخص المسائل الحديثة والمعقدة مثل التكنولوجيا أو الاقتصاد، يجب أن تُعزز الفتوى بالبحث العلمي المستمر. فعلى سبيل المثال، لم تكن قضايا مثل العملات الرقمية أو المعاملات المصرفية الإسلامية من المواضيع التي تناولها العلماء في الماضي، ولذلك تتطلب دراسة مستفيضة وعملًا بحثيًا معمقًا لإصدار فتوى سليمة. وفي هذا السياق، ينبغي أن يتم توفير الوقت الكافي لإعداد الأبحاث والقرارات الجماعية بدلاً من التسرع في الإجابة .

[1] ينظر: بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي وضوابطها ونشر المعلومات والأخبار، الدكتور محمد يونس الزعبي

ISSN : 2410-1818

الفصل الثالث: أثر شروط الاجتهاد في ضبط الفتوى المعاصرة

المبحث الأوّل: تحليل واقع الالتزام بشروط الاجتهاد في الفتوى المعاصرة

المطلب الاول: عرض واستقصاء لبعض الفتاوى المعاصرة - مدى توافر شروط المجتهد والمسألة فيها:

لتوضيح الإفراط أو التقيّد بشروط الاجتهاد في الفتاوى المعاصرة، يمكن النظر إلى الفتوى المتعلقة بـ تحديد جنس الجنين (أو "اختيار جنس الجنين". هذه الفتوى تم تناولها من جهات عدة، وتبيِّن اختلاف المواقف بناءً على معايير فقهية، ما يعكس - جزئياً - مدى مراعاة ضوابط الاجتهاد.

- على سبيل المثال، أصدرت هيئة في دار الإفتاء المصرية في 2025 فتوى تقول إن "تحديد نوع الجنين جائز شرعًا" بشرط "أن تكون البويضة من الزوجة والحيوان المنوي من الزوج" وألا يكون هناك خلط، وأن يتم ضمن إطار العلاقة الزوجية الشرعية).
- رأى رأي آخر في هيئة ضمن مجمع الفقه الإسلامي أن "أي تدخل طبي لاختيار جنس الجنين" لا يجوز إلا "في حال الضرورة العلاجية" لتجنّب أمراض وراثية[1] .

إذا نظرنا في هذه الفتاوى من منطلق شروط الاجتهاد والموازنة الشرعية:

- الدليل الشرعي :يبدو أن كل جهة تحاول الاستناد إلى أدلة - قرآنية أو قياسية أو مبادئ مثل حفظ النسل، أو رد الضرر - قبل إصدار الحكم.
- دراية بالمسألة) الواقع + العلوم المساعدة: (لأن المسألة تتعلق بتكنولوجيا طبية) أطفال أنابيب، تقنيات اختيار الأجنة(، يُطلب من المفتي أن يكون مطلعًا على الوقائع العلمية والطبية، أو أن يستشير المتخصصين، وليس أن يحكم بناءً على التخمين أو مجرد اعتبارات اجتماعية وثقافية. في الفتاوى التي أُقرت بـ "جواز تحت ضوابط"، يبدو أنها تحاول مراعاة هذا البعد.
- العدالة والضمير الشرعي :في سياق فتوى مثل تحديد جنس الجنين، هناك حاجة إلى تجنيب المفتي الميل إلى الشهوة أو الرغبة الشخصية أو ضغط اجتماعي (كإعطاء "ولد ذكر" فقط). لذا الفتوى تحتاج وعيًا أخلاقيًّا وليس فقط فقهياً.

[1] فرغل فراج عبد اللاه & ,اسامه. (2025). الفتوى المتغيرة بين الثبات النصي وتغير الزمان (دراسة تأصيلية تطبيقية) The Changing Fatwa Between Textual Constancy And The Changes Of Time. *مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا*. 6, *40*(2), 84-157.

ISSN : 2410-1818

- التحفّظ عند وجود الخلاف أو الإشكال :في المسائل الجديدة التي لم تكن مألوفة لدى الأقدمين، من المتوقع أن يتحرى المفتي الدقة، وربما يستعمل صيغة "الراجح" أو "الجائز تحت الضوابط" بدل الصيغة القطعية.

الفتاوى المعاصرة حول هذه النازلة توضح أن بعض المفتيين أو الهيئات يراعون شروط الاجتهاد - الدليل، الدراية، العدل، الضوابط عند إصدار حكم.

المطلب الثاني: تقييم نقاط القصور والخلل في التزام الشروط وتأثير ذلك على جودة الفتوى:

لكن رغم وجود فتاوى "مضبوطة" هناك عدة ملاحظات نقدية حول واقع بعض الفتاوى المعاصرة، تكشف خروقات لواحد أو أكثر من شروط الاجتهاد، مما يؤثر سلبًا على قيمتها الشرعية والاجتماعية:

1. عدم التخصص أو قلة الدراية بالواقع العلمي:

بعض من يصدرون فتاوى في مسائل طبية أو اجتماعية حديثة لا يكونون متخصصين في العلوم المساعدة (كالطب، الوراثة، الطب الشرعي). الفتوى في مثل هذه القضايا تتطلب استشارة متخصصين أو دراسات طبية - وليس رأيًا فقهيًا عاميًا. غياب هذا الجانب قد يؤدي إلى حكم خاطئ أو غير دقيق.

نقص معرفة تفاصيل التقنيات الحديثة: مع تقدم الطب والتكنولوجيا (أطفال أنابيب، فحص ما قبل الزرع، ...) فإن التقييم الشرعي يحتاج فهمًا دقيقًا لإمكانيات ومخاطر هذه التقنيات، وإلا تصبح الفتوى سطحية أو قائمة على تخمين[1].

2. التسرّع في إصدار الفتوى:

في بعض الفتاوى الإعلامية أو التي تُطرح عبر وسائل الإعلام، تُعطى أجوبة سريعة بسبب ضغط الوقت (محدودية الوقت، كثرة الأسئلة) مما قد لا يسمح بتروي أو استصحاب كل الأدلة أو الظروف. هذا ينطوي على خرق لشرط "التثبت" الذي أكده الفقهاء[2].

النتيجة: فتوى عامة أو مختصرة قد تكون غير كافية، وربما تُفضي إلى تضليل أو اجتهاد غير مضبوط.

---

[1] معتز الخطيب. (2019). من المقاربة الفقهية إلى المقاربة الأخلاقية: الاجتهاد المعاصر والجينوم نموذجًا *Journal of Islamic Ethics*, *3*(1-2), 90-127.

[2] ينظر: الضوابط المنهجية للفتوى في الغيبيات وأشراط الساعة، أ.د. محمد سيد أحمد شحاتة

ISSN : 2410-1818

3. تأثير العوامل الاجتماعية والنفسية على الفتوى:

في نازلات مثل اختيار جنس الجنين، غالبًا توجد رغبة لدى الناس في مولود ذكر (أو أنثى) بحسب تقاليد ثقافية أو اجتماعية. إذا لم يتحلّ المفتي بالضمير الشرعي والعدالة، فقد يُميل في الفتوى لطلب الجماعة أو رغبة بعض الناس، بدلاً من الاستناد للحكمة الشرعية.

هذا يضعف ثقة الناس في الفتوى، خصوصًا إذا ظهرت فتاوى متضاربة بسبب اختلاف الميول والرغبات بدل اختلاف في الأدلة.

4. نشر الفتاوى بدون مراعاة خصوصية المستفتي والظروف المحلية:

بعض الفتاوى تُتعامل كفتاوى "عامة" وتُبث عبر إعلام أو منشورات، لكن واقع المستفتي (منطقة، ثقافة، حاجة، وضع صحي) قد لا يكون مطابقًا لحالة الاستفتاء. الفتوى بهذا الشكل تفقد أحد شروط الاجتهاد: مراعاة واقع المستفتي[1].

مثال: فتوى تحديد جنس الجنين قد تُعطى لمجتمع معيّن بحسّ اجتماعي معين، في حين أن نفس الفتوى قد تكون غير مناسبة في مجتمع آخر له أعراف أو توازن اجتماعي مختلف[2].

المطلب الثالث: أثر الالتزام بشروط الاجتهاد على جودة الفتوى

جودة الفتوى المعاصرة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمدى التزام المفتي بـ شروط الاجتهاد :الدليل الشرعي، الدراية، الضمير، مراعاة الواقع، تخصص، تروي وعدم تسرّع.

عندما تتوافر هذه الشروط ← تكون الفتوى مؤهلة شرعًا: تعالج الواقع المعاصر بوعي، تجمع بين الأصل (النص) والواقع (التكنولوجيا، الظروف)، وتحافظ على مقاصد الشريعة (حفظ النسل، العدالة، تجنب الضرر).

إذا نقصت هذه الشروط ← فإن الفتوى تخضع لهوى المفتي أو ضغط الإعلام أو رغبات الناس ← فتخرج فتاوى متضاربة أو غير موثوقة، وقد تؤدي إلى إرباك اجتماعي، وخلل فقهي، وتشويه للشريعة كما يفهمها الناس.

[1] ينظر: ترشيد الفتوى ف ضوء التحديات الرقمية، الأستاذ الدكتور أسامة عبد العليم الشيخ

[2] ينظر: دار الإفتاء العام: الفتوى: 733 المفتي: سماحة المفتي العام السابق الدكتور نوح علي سلمان

ISSN : 2410-1818

مثال "تحديد جنس الجنين" يعكس هذا التحدي: هو موضوع حديث، يجمع بين طب حديث، تقنية وراثية، رغبات اجتماعية ـ فهل تُمنح الفتوى بناء على دراسة دقيقة للأدلة + الواقع + مصلحة؟ أم تُصدر بسرعة تحت ضغط الإعلام أو رغبة المستفتين؟[1]

إذا أردنا أن نضمن ضبط الفتوى المعاصرة ـ خاصة في نوازل التكنولوجيا والأخلاق والطب والاقتصاد:

1. تشجيع الاجتهاد الجماعي بدلاً من الاجتهاد الفردي العشوائي.
2. إرساء هيئات فقهية متخصصة تضم فقهاء + خبراء في الطب، الاقتصاد، القانون، - وقدرة على دراسة الموازنة الشرعية والواقعية.
3. إتباع منهج التثبّت والبحث قبل إصدار الفتوى: تجميع البيانات، فهم الواقع، استشارة أهل الاختصاص.
4. توعية الجمهور بأن الفتوى ليست "رأي سمعته وأنا أتبعه" إنما "قرار فقهي مبني على شروط وضوابط" - مما يعزز من مسؤولية المستفتي أيضًا.

[1] علي & ,محمد أحمد محمد. (2025). علم أصول الفقه وأثره في ضبط الفتوى، وتجنب شذوذها Principles Of Islamic/ urisprudence And Its Impact On Controlling The Fatwa, And Avoiding Its Abnormality. *مجلة قطاع الشريعة والقانون*.933-833 ,(17) ,

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: توصيات لتعزيز ضبط الفتوى من خلال شروط الاجتهاد

المطلب الأول: مقترحات منهجية لتعزيز شروط المجتهد

التكوين والتأهيل الأكاديمي الرسمي:

ينبغي أن يُعتمد على إعداد المفتيين من خلال برامج وضوابط أكاديمية رسمية - كأن تُدرَج "الإفتاء" كعلم مستقل في كليات الشريعة والمعاهد الشرعية، يتضمن مناهج في القرآن، السنة، أصول الفقه، اللغة العربية، أصول علم الحديث، والواقع المعاصر. هذا من التوصيات المعتمدة لدى مؤسسات عالمية للإفتاء.

مثل هذا التكوين يضمن أن المفتي "متخصص" وليس مجرد متكلم لديه رأي شخصي، ويمنحه المعرفة النظرية والعملية لاستنباط الفتوى بضوابط علمية واضحة[1].

التأهيل المستمر والتدريب العملي:

بعد التخرج الأكاديمي لا يكفي، بل ينبغي أن يخضع المفتي لتدريب عملي - من خلال دورات تأهيلية، إشراف من مشايخ ذوي خبرة، مشاركات في لجان فتاوى جماعية، ومراجعة قضايا محاكم شرعية أو واقع اجتماعي. هذا ضمن ما يشدد عليه علماء الأصول من ضرورة الدراية والتمكن. وذلك يمكّن المفتي من صقل "ملكة الاجتهاد" لديه، ويعوّده على التمهل والتفكير النقدي، وليس التسرع في إصدار الفتوى في السياقات الإعلامية المعاصرة يمثل إشكالًا منهجيًا؛ ويوصى بالتثبت قبل الإفتاء بمجرد سؤال عابر.

الرقابة المؤسسية وتنظيم الإفتاء:

ينبغي أن تُنشأ هيئات رسمية أو مؤسسات موثوقة تُشرف على إصدار الفتاوى: تمنح "ترخيصًا" لمن يُسمح له بالفتوى، وتُراقب الأداء العلمي والشرعي للمفتين، وتشترط تجديد الرخص أو مراجعة الفتاوى دورياً. هذا كان هدف أحد القوانين الحديثة لتنظيم الفتوى في بعض الدول. مثل هذا التنظيم يساعد على منع صدور فتاوى من أشخاص غير مؤهلين، ويُحفظ هيبة الفتوى، ويمنع الفوضى الفقهيّة الذي تؤدي إلى تضارب الآراء وتشتت للمجتمع.

---

[1] علي & 56,محمد أحمد محمد. (2025). علم أصول الفقه وأثره في ضبط الفتوى، وتجنب شذوذها Principles Of Islamic/ jurisprudence And Its Impact On Controlling The Fatwa, And Avoiding Its Abnormality. *مجلة قطاع الشريعة والقانون*.933-833 ,(17) ,

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني: مقترحات لتقوية شروط المسألة والاجتهاد وضبط الفتوى:

هيكلة الفتوى على منهجية واضحة (تصوير-تكييف-بيان الحكم)

ينبغي أن تكون الفتوى ممنهجة وفق مراحل معروفة: أولاً: "تصوير" دقيق للواقع (تفاصيل المسألة، الظروف، أشخاصها) ثم "تكييفها" شرعياً، ثم "بيان الحكم" بالنصوص أو القياس، مع مراعاة المصلحة ومقاصد الشرع. هذه هي المراحل المعروفة في أصول الإفتاء.

مثل هذا الهيكل يحول الفتوى من رأي عاطفي إلى قرار فقهِي موضوعي، ويضمن أن الحكم الشرعي صادر بعد استيعاب كل عناصر الواقع بدقة.

إتاحة الفتوى الجماعية والمراجع المتخصصة للمسائل المعقّدة

عند مواجهة قضايا معاصرة تتعلق بالطب، الاقتصاد، التكنولوجيا، يجب أن تُناقش في لجان أو مجامع فقهية تضم علماء + مختصين أهل اختصاص (طب، اقتصاد، علم اجتماع...). وهذا ما تعتمده الهيئات المعاصرة في الفتوى.

الفتوى الجماعية بهذه الصيغة تحقق التوازن بين الدليل الشرعي والمعرفة الواقعية، وتقلل احتمال الخطأ أو الانحياز، وتمنح الفتوى مصداقية أكبر أمام الناس[1].

مراجعة الفتاوى وربطها بمقاصد الشريعة ومصلحة الناس

كل فتوى ينبغي أن تمر بآليات مراجعة: بعد صدورها تُعلَن مع الأدلة، وتُتاح للنقد العلمي والشرعي، ويُترك مجال للتعديل إذا ظهرت معطيات جديدة. كما يجب ربط الفتوى بمقاصد الشريعة (حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، المال). هذا من الضوابط الأساسية لاستمرارية الفتاوى موثوقة ومجددة.

بهذا نمنع الفتوى العشوائية أو "الفتاوى الاسترضائية" أو تلك التي تنبع من مصلحة وقتية أو هوى، ونضمن أن تبقى الفتاوى أدوات لبناء المجتمعات والحفاظ على المصالح العامة[2].

---

[1] أ. د. سعد خليفة العبار. (2025). نحو آلية منضبطة للفتوى في مسائل الحج *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 167-184.

[2] علاّش، م. (د. مسعودة) .*الاجتهاد الجماعي وأثره في ضبط الفتوى* .جامعة الجزائر .

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

شروط الاجتهاد تمثل الأساس الذي يُبنى عليه صحة وموثوقية الفتوى في العصر المعاصر. فالإلمام بالعلم الشرعي، وفهم النصوص والأدلة، فضلاً عن القدرة على تطبيقها على الواقع المعاصر، يعد من الركائز الأساسية لضبط الفتوى وتجنب الشذوذ أو الانحراف. وقد أظهرت الدراسة أن الفتاوى المعاصرة، رغم التحديات التي تواجهها، لا بد أن تكون محكومة بمنهجية واضحة وموثوقة تستند إلى الأدلة الشرعية، مع مراعاة الواقع الاجتماعي والتكنولوجي المتغير.

تناول البحث أهمية الالتزام بشروط الاجتهاد، سواء بالنسبة للمجتهد أو للمسألة التي يُجتهد فيها، وأوضح أن الفتوى لا بد أن تُصدر من فقيه متأهل علميًا وأخلاقيًا، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمستفتين. كما تم التأكيد على أن الفتوى يجب أن تكون وسيلة لإرشاد المجتمع نحو ما يحقق مصلحة الناس ويحفظ مقاصد الشريعة، دون تسرع أو انحراف عن النصوص الشرعية.

ينبغي أن تتضافر جهود المجتهدين في جميع أنحاء العالم الإسلامي لضمان أن تكون الفتاوى صادرة عن هيئات علمية معترف بها، مع تفعيل مبدأ الاجتهاد الجماعي، وتعزيز آليات المراجعة والرقابة المؤسسية على الفتاوى.[1]

النتائج:

1. أثر شروط الاجتهاد في دقة الفتوى: أظهرت الدراسة أن الفتاوى التي تصدر عن مجتهدين ملتزمين بشروط الاجتهاد تكون أكثر دقة وموثوقية، حيث يتم الاعتماد على الأدلة الشرعية وفهم الواقع المعاصر مما يؤدي إلى فتاوى سليمة ومنضبطة.
2. التحديات في تطبيق شروط الاجتهاد: تم تحديد وجود خلل في تطبيق شروط الاجتهاد في بعض الفتاوى المعاصرة، خاصة في القضايا الحديثة التي تتعلق بالتكنولوجيا والطب. هذا القصور يرجع إلى نقص في التخصص العلمي وعدم الدراية الكافية بالمستجدات.
3. الفتوى الجماعية والمراجعة المؤسسية: الفتاوى المعاصرة بحاجة إلى إشراف مؤسسي ومنصات فقهية جماعية لضمان مصداقيتها. الاجتهاد الجماعي يساعد في تقليل تضارب الآراء الفقهية ويوفر مرجعية موحدة للمسلمين.

[1] سالم & ,هاجر محمود عبد العزيز. (2023). حكم تغير الفتوى بتجدد الاجتهاد دراسة أصولية تطبيقية على القضايا المعاصرة .*مجلة قطاع الشريعة والقانون*.625-531 ,(14)*14* ,

ISSN : 2410-1818

4. الضغوط الاجتماعية والإعلامية على الفتوى: وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي تمثل ضغطًا على المفتي مما يؤدي إلى إصدار فتاوى سريعة قد تكون غير دقيقة، بسبب التسرع في الرد على الأسئلة دون استيفاء كامل للشروط العلمية.

5. أثر غياب التخصص على جودة الفتوى: غياب التخصص والتقصير في الاطلاع على المستجدات في مجالات مثل الطب والاقتصاد يؤثر سلبًا على جودة الفتوى. يحتاج المفتي إلى التخصص في الموضوعات المعاصرة لضمان دقة الفتاوى.

المقترحات

1. تعزيز التعليم الأكاديمي للمجتهدين: يُوصى بتطوير برامج أكاديمية متخصصة في الفقه الإسلامي لضمان تأهيل المجتهدين علمياً، مما يمكنهم من مواجهة القضايا المستجدة بكفاءة.

2. الاجتهاد الجماعي: يُقترح تفعيل الاجتهاد الجماعي بتشكيل هيئات فقهية تضم علماء متخصصين في مجالات مثل الطب والاقتصاد لضمان إصدار فتاوى شاملة ومدروسة تأخذ بعين الاعتبار كافة الأبعاد العلمية والشرعية.

3. تأهيل المفتيين عبر التدريب المستمر: يُوصى بتوفير دورات تدريبية مستمرة للمفتيين في مجالات الطب، القانون، والتكنولوجيا لتحسين مهاراتهم في استنباط الأحكام الشرعية الصحيحة.

4. إشراف مؤسسي على الفتاوى: يجب إنشاء هيئات فقهية معترف بها تنظم عملية إصدار الفتاوى وتراقب التزام المفتين بالشروط الشرعية، مما يضمن مصداقية الفتوى.

5. مراجعة الفتاوى والتفاعل مع الواقع: يُقترح عرض الفتاوى على لجان متخصصة لضمان دقتها، ويجب أن يكون المفتي على دراية تامة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للمستفتي قبل إصدار الحكم الشرعي.

6. زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الفتوى: ينبغي العمل على توعية الجمهور بفهم الفتاوى بشكل أكثر مسؤولية، وتعريفهم بأن الفتوى هي استنباط علمي دقيق بناءً على شريعة إسلامية محكمة.

7. تحسين استخدام وسائل الإعلام في نشر الفتاوى: يجب نشر الفتاوى عبر وسائل الإعلام بطريقة مدروسة وموثوقة، والتأكد من أن المفتيين مؤهلين أكاديميًا ولديهم الدراية الكافية بالقضايا المطروحة.

8. استفادة الفتوى من الأبحاث العلمية الحديثة: يجب أن تعتمد الفتوى على الأبحاث العلمية الحديثة، خاصة في المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا والطب، لضمان توافق الفتاوى مع الواقع المعاصر ومتطلبات الشريعة.

ISSN : 2410-1818

المراجع:

1. فرغل فراج عبد اللاه & ,اسامه. (2025). الفتوى المتغيرة بين الثبات النصي وتغير الزمان (دراسة تأصيلية تطبيقية) The Changing Fatwa Between Textual Constancy And The Changes Of Time. *مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا*.157-84 ,(2)40 ,
2. معتز الخطيب. (2019). من المقاربة الفقهية إلى المقاربة الأخلاقية: الاجتهاد المعاصر والجينوم نموذجًا.127-90 ,(2-1)3 ,Journal of Islamic Ethics .
3. علي & ,محمد أحمد محمد. (2025). علم أصول الفقه وأثره في ضبط الفتوى، وتجنب شذوذها Principles Of Islamic Jurisprudence And Its Impact On Controlling The Fatwa, And Avoiding Its Abnormality/. *مجلة قطاع الشريعة والقانون*.933-833 ,(17)17 ,
4. سالم & ,هاجر محمود عبد العزيز. (2023). حكم تغير الفتوى بتجدد الاجتهاد دراسة أصولية تطبيقية على القضايا المعاصرة .*مجلة قطاع الشريعة والقانون*.625-531 ,(14)14 ,
5. علاّش، م. (د. مسعودة) .*الاجتهاد الجماعي وآثره في ضبط الفتوى* .جامعة الجزائر.
6. يُنظَر للتعريف اللغوي: ((الصحاح)) للجوهري (2/460 - 461)، ((مقاييس اللغة)) لابن فارس (1/486 - 487)، ((المفردات)) للراغب (ص: 208)، ((لسان العرب)) لابن منظور (3/133)، ((المصباح المنير)) للفيومي (1/ 112)، ((تاج العروس)) للزبيدي (7/534). ويُنظَر أيضًا: ((المستصفى)) للغزالي (ص: 342)، ((التحقيق والبيان)) للأبياري.(3/317)
7. يُنظَر: ((شرح العضد على مختصر ابن الحاجب)) (3/579)، ((رفع الحاجب)) لابن السبكي (4/529)، ((تحفة المسؤول)) للرهوني.(4/243)
8. ص286 - كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - المبحث الثاني أركان الاجتهاد وشروطه - المكتبة الشاملة
9. ص286 - كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - المبحث الثاني أركان الاجتهاد وشروطه - المكتبة الشاملة
10. ص286 - كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - المبحث الثاني أركان الاجتهاد وشروطه - المكتبة الشاملة
11. (انظر شروط المجتهد في: الرسالة ص 509، المستصفى (2/ 350)، المحصول (3/ 30)، الإحكام للآمدي (4/ 162)، نهاية السول (3/ 244)، فواتح الرحموت (2/ 363)، كشف الأسرار (4/ 15)، تيسير التحرير (4/ 180)، العضد على ابن الحاجب (2/ 290)، شرح تنقيح الفصول ص 437، البحر المحيط (6/ 199)، شرح الكوكب المنير (4/ 459))

ISSN : 2410-1818

12. تعظيم الفتيا لابن الجوزي .(1/68)
13. ص287 - كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - شروط الاجتهاد - المكتبة الشاملة
14. ص288 - كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - العلم بالسنة المتعلقة بالأحكام - المكتبة الشاملة
15. ص291 - كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - معرفة القياس - المكتبة الشاملة
16. ص286 - كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - المبحث الثاني أركان الاجتهاد وشروطه - المكتبة الشاملة
17. ص453 - كتاب مجلة مجمع الفقه الإسلامي - ضوابط الفتوى في ضوء الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح إعداد الدكتور عبد الوهاب بن لطف الديليمي - المكتبة الشاملة
18. ص485 - كتاب معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة
19. رواه أبو داود في "سننه" (109/4) برقم (4219) وصححه الألباني. انظر: "السلسلة الصحيحة" (150/2) برقم (599)
20. ينظر: ص308 - كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - الاجتهاد في العصر الحاضر
21. ينظر: ص309 - كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - الاجتهاد في العصر الحاضر
22. قال في المحكم: "وهو الجاري على القياس" مواهب الجليل للخطاب: 1/ 32.
23. لسان العرب: "15/ 147، 148" مادة "فتا."
24. النساء: آية: "127"
25. المحرر الوجيز: 4/ 267.
26. ينظر: ص23 - كتاب أدب المفتي والمستفتي - تعريف.
27. حول تفسير هذه الآيات انظر: ابن جرير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 7/ 530-544، 713-726، ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، 4/ 296-298، 393-402
28. انظر: ابن جرير الطبري: المصدر السابق، 6/ 475-482.
29. انظر: ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، 4/ 402، 396، 394.
30. ص384 - كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - شروط فرعية للمفتي - المكتبة الشاملة

ISSN : 2410-1818

31. ينظر: الفتوى المعاصرة.. وتحديات إشكاليات التجديد ، نايف عبوش

32. ينظر: ضوابط الفتوى في القضايا المعاصرة، د. عبد الله بن محمد السوسوه.

33. ينظر: مجلة الدعوة في العدد (1480) بتاريخ 1415/9/17 هـ. (مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز 8/426).

34. ينظر: بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي وضوابطها ونشر المعلومات والأخبار، الدكتور محمد يونس الزعبي

35. فرغل فراج عبد اللاه & ,اسامه. (2025). الفتوى المتغيرة بين الثبات النصي وتغير الزمان (دراسة تأصيلية تطبيقية) The Changing Fatwa Between Textual Constancy And The Changes Of Time. *مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا*.157-84 ,40(2) ,

36. معتز الخطيب. (2019). من المقاربة الفقهية إلى المقاربة الأخلاقية: الاجتهاد المعاصر والجينوم نموذجًا.127-90 ,3(1-2), Journal of Islamic Ethics .

37. ينظر: الضوابط المنهجية للفتوى في الغيبيات وأشراط الساعة، أ.د. محمد سيد أحمد شحاتة

38. ينظر: ترشيد الفتوى ف ضوء التحديات الرقمية، الأستاذ الدكتور أسامة عبد العليم الشيخ

39. ينظر: دار الإفتاء العام: الفتوى: 733 المفتي: سماحة المفتي العام السابق الدكتور نوح علي سلمان

40. علي & ,محمد أحمد محمد. (2025). علم أصول الفقه وأثره في ضبط الفتوى، وتجنب شذوذها /Principles Of Islamic Jurisprudence And Its Impact On Controlling The Fatwa, And Avoiding Its Abnormality. *مجلة قطاع الشريعة والقانون*.933-833 ,17(17) ,

41. علي & ,محمد أحمد محمد. (2025). علم أصول الفقه وأثره في ضبط الفتوى، وتجنب شذوذها /Principles Of Islamic Jurisprudence And Its Impact On Controlling The Fatwa, And Avoiding Its Abnormality. *مجلة قطاع الشريعة والقانون*.933-833 ,17(17) ,

42. أ. د. سعد خليفة العبار. (2025). نحو آلية منضبطة للفتوى في مسائل الحج Journal ***Al-haq*** for Sharia and Legal Sciences, 167-184. .

43. علاّش، م. (د. مسعودة) .*الاجتهاد الجماعي وآثره في ضبط الفتوى* .جامعة الجزائر.

44. سالم & ,هاجر محمود عبد العزيز. (2023). حكم تغير الفتوى بتجدد الاجتهاد دراسة أصولية تطبيقية على القضايا المعاصرة .*مجلة قطاع الشريعة والقانون*.625-531 ,14(14) ,

-

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـة مفهرسـة فـي المواقـع الآتيـة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59